من الوجوه وله جمعهما ✱ يصير واحدا عراشة الفراش وان اذن امرأة اشتكرا
ع على الزوج أو رجل غيره لا يفي به ما اذنت به عليه بان كان ظاهر الصلاح بما
تعلق اي بما يتعلق به اذنت له اي للزوج المفهوم من قوله اذنت استكرها اي لافرا
رها بالزنى ظهر بها حمل او لا الا ان ترجع عن قولها اذا لم يظهر بها حمل
بان تعلقت به لم تحد للزنا لان التعلق شبهة تدرء الحد وتحد لاقرارها مطلقا
تعلقت اي لا وهو موجود غير لائق اقترانه بالحد ولا يلحق به مطلقا ولا للزنى الا اذا
ظهر بها حمل موجود يتعلق به وهو محمول على الحامل من الزنى كما لو ظهر ان تعلقت سفحت
والا ترقبها ولا تحد للقذف ان تعلقت به والا حدت والاول ان يراد بغير لائق
ما يشمل مجهول الحال ثم اعلم ان الغصب بالنصب وهو خصب المنفعة او العناية
على شيء دون قصد تملك وانه بقال وانتفع بالمرء عشر غالبا اي بعض السلعة كخمر
كخرق ثوب بالخاء المعجمة وكسر حمجمة اي كسر بعضها وبه غير الغالب فقد
يكون النفع بمرجع السلعة كخرق الثوب بالخاء المهملة وكسر جميع الحجمة
وفتل الدابة وعنه تنفع المكتر والمستعير المسايرة المشتركة واستعمال دابة
مثلا نهارا دون ليلها ورضاء لان المقصود بالنفع انما هو اركوب وقد استعمال
الخ هو المنفعة دون تملك الذات والذات باقية لك الا مفقودة بالبعض
بليغ ثم اشار الى ان المنفع يضمن قيمة السلعة بانهدام الكثير ان شاء
المالك دون اليسير وانه يضمن نقصها بفوت جزء أجزاء المفقود مما تعدى
عليه والعتاد من اجزاء المفقود ان الهلاك الكل كان الاولى حذف العضو ✱
كقطع ذنب دابة في هيئة وحشمة كأخير وظهر دابة مثلا في والمراد
بعضها ما يعم الاعضاء من شأنها ان تكون لغير الهيئات سواء كان صاحبها ذا هيئة ام لا
لعبرة بحال الاصل ما لم يقطع ذنبها حيث المفقود منها ما فوق فقطع بعض
بعضها او نتف شعرها او قطع اذنها او خيلانه مثلث الام او قطع لبن
شاة هو المفقود الا العضو منها او قطع عجنب عبد او قطع يد دابة او للعبد
لا آفاقه ونقصه اي مع ارش النقص او قيمته سليمة يوم التلف ويتركه
للمنفع وان لم يعنه اي مع بقاء المفقود بنقصه بقطع اي باخذ ما نقصه
مع اخذه ويسيره تركه واخذ قيمته ومثل لعام بقوله كلبن بقربة
وشاة ليس هو المفقود الا العضو منهما او قطع بعض عبد او عينه الا ان
يكون لها نفاذ او دابة فقط او عين فله اخذ قيمته ومتى عليه اي المنفع

اي على المنفع ان قوم عليه واخذ سيء قيمته لا ان اخذه ونقصه بلا يعنى وبدخل
في قوله ان قوم ما اذا اختار ضياعه على التقويم فيصالح به كما في نقويم كفاية عمد فيها
شيئي فصده ولم تنقص المفصود ولا نفع بصاحبه من التقويم اي ليس سيد العبد
ان يمنع الجاني من تقويمه ويختار اخذه مع نقصه ✱ واجاب بقوله العبرة لمفصود
حتى يحرم العبد من العتق على الاصح عند ابن يونس بل يلزمه اخذه فيعتقه ليرفعه
الجاني فيعتق عليه فيجبر الحاكم على اخذه فيعتقه ويجبر الجاني على دفع ما يعتق عليه
وهذا مقابل لقوله فله اخذه ونقصه او قيمته وهو خاص بالجناية على ما يعتق
بالعتلة وزمنة هي الاول وهو ان ربه يخير ✱ الحر حتى مخالف ع العود وغيره
ورجع الجاني الشوب مطلقا كانت الجناية عمدا او خطأ اذا تلفت المفصود حيث
اراد اخذه ونقصه او قيمته ثم يحاصر الارش النقص مع رقبة الجاني فيرجع ربه بقدر
فيلزم الجاني على حر ورقيق خطأ ليس فيه ما يفدا او عمدا الا بتحتم عنه مع
وليس فيه ما يفدا ايضا ✱ فصل ✱ الاشتغاف وان زرع غاصب الارض او
المنفعة باشتغاف اي الارض بمعنى قام عالكها وليس المراد به الاستغراق
كما المعروف الخ هو مع ملك شيء بثبوت ملك قبله اذ اللام ✱ الغاصب والمنفع
بان لم يتفع بالزرع بان لم يبلغ حد الانتفاع به كهرا ولم يحصل فيه بالشيء ✱
مقابلة ابدا او العمر وان شاء امر به بقلعه وان بان بلغ حد الانتفاع به ولو لرعي دابة
اي للمستحق قلعة اي امره به بقلعه وتسوية الارض ان لم يجب وقت ما تراد الارض
له عما زرع فيها خاصة كقمح او فول وبعضهم ما زرع فيها وغيرها كما قاله ابن
رشد وهو ظاهر المصنف ولا كل الاول ارفع واشار لنفسي قوله عند قلعه وهو
الشق الثاني من التخيير بقوله وله اخذه بقيمته مقلوعا عن المختار بعد اسقاط كلفة
قلعه ولو قلع حذرا اذا كان الغاصب شأنه الاتيويط كما تقدم وان بان وقت
عما تراد له بكراء السنة بلزم الغاصب ثم شبه ✱ كراء السنة لا بغير فول
الا بان قوله كمن شبهة من مشتر ووارث ومكتر منهما او من غاصب ولم يقلعا
بالغاصب والمعنى ان من زرع ارضا بوجه شبهة بان اشتراها او ورثها او اكتراها
من غاصبها ولم يعلم بغصبه ثم استحقها ربها فليوان ما تراد له تلك الارض
وليس للمستحق الا كراء السنة وليس له قلع الزرع لان الزارع غير متعد وان وان
الابان وليس للمستحق عن الزارع شيء لانه قد استوفى منفعتها والغلة للشبهة
والمفعول للحكم كما بان بقدمنا ان التشبيه ✱ لزوم السنة فقط لا بغير فول

Copyright Qatar University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)